

سوا كما لاخبار للسيد بخيانة عبده  
 وللشفيع والبكر والمسلم الذي لم يهاجر  
 اي هدا اذا اخبر بخيانة عبده فباعه  
 او اعتقه لا يصير مختارا للقد اعنه الا  
 اذا اخبره عدل او مستوران خلافا  
 لهما واذا اخبره واحد غير عدل وسكت  
 لا تبطل سفعتة عنده خلافا لهما واذا  
 اخبره واحد غير عدل بالشرائع لا يلز  
 مه عنده خلافا لهما ولو باع القاضي  
 او امينه عبد اللغرماء واخذ المال اي  
 الثمن فضااع المال من يده قبل قضا  
 الدين واستحق العبد من يد المشتري  
 لم يضمن كل واحد منهما ورجع المشتري  
 بالثمن على الغرماء وان امر القاضي  
 الوصي ببيعه لهم فاستحق العبد اومات

ما يمسك لقوته والتاخرون قدر اوقا  
 لو المحرف يمسك لنفسه وبعياله قوت  
 يوم وصاحب الغلة وهو اجر الدور ونحوها  
 يمسك قوت شهر وصاحب الصيعة  
 يمسك قوت سنة وصاحب التجارة  
 يمسك مقدار ما يرجع اليه ماله ولو  
 اوصي بثالث ماله فهو يقع على كل شي  
 ومن اوصي اليه اي جعل وصيا ولم يعلم  
 بالوصية فهو وصي وعند ابي يوسف  
 لا يكون وصيا حتى يعلم بخلاف الوكيل حتى  
 لو وكل رجل يبيع شي وهو لا يعلم به  
 فباع ذلك الشي قبل العلم لا يجوز بالاتفاق  
 ومن عمله من الناس بالوكالة صح تصرفه  
 ولا يثبت عزله الا بعدل او مستورين  
 عند ابي حنيفة وعندهما هذا والاول

سوا